واقع الأحزاب السياسية العربية في ظل العولمة

الأستاذ: طيفوري رحمانى بوزينة أحمد.

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

جامعة البليدة 2

البريد الإلكتروني : Teifouri73@yahoo.com

- ملخص:

يدخل موضوعنا ضمن مواضيع علم الاجتماع السياسي الذي يعني بالظاهرة السياسية وتتمثل في الأحزاب السياسية في العالم العربي. حيث تناولنا من خلاله نشأة الأحزاب السياسية العربية وتأثير العامل الخارجي على نشأتها. وهذا ما انعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وظائفها المتعددة والتي تتمثل على وجه الخصوص في عملية الوساطة بين المواطن والسلطة. ومدى ارتباطها بظاهرة العولمة وآثارها على الأحزاب السياسية العربية. مما خلق لدينا تساؤلات عدة ومنها هل فعلا توجد أحزاب سياسية في العالم العربي كما هي في الديمقراطيات الغربية ؟ وهل تستطيع أن تؤدي وظائفها الكلاسيكية مستقلة عن العامل الخارجي و المتمثل في العولمة ؟

-Résumé :

Notre sujet de recherche fait partie des études de la sociologie politique, et l'étude des phénomènes politiques, et plus spécialement les parties politiques dans le monde arabe.

Dans cette étude on a pris en considération la construction des systèmes politiques, leurs rôle dans la société, leurs influences sur les individus, et sur le pouvoir, et aussi l'analyse des effets de la mondialisation sur l'activité de ces parties. Enfin la question que nous posons : est - ce - qu'il ya des parties politiques dans le monde arabe qui fonctionnent selon une stratégie démocratique bien réfléchie ?

- مقدمة:

في ظل نظام ما يسمى بالعولمة وبداية تشكّل مجتمع مدني قارّي سائر إلى مجتمع معولم. تبقى ظاهرة الأحزاب السياسية العربية في ظل هذه الأحداث العالمية الشغل الشاغل لدى المفكرين والمنظرين حول البحث في سياسات الأحزاب العربية العامة.

وهذا باعتبار الوحدات الكلية ذات الشخصية الاعتبارية والسوسولوجية على المسرح الدولي كانت منذ القرن السابع عشر. هنا هي الأطر القومية أو الدولة - الأمة وعند العرب الإطار القطري الدولة الحديثة العربية.

نعتقد أنه طالما بقيت مقولة أرسطو صحيحة لا علم إلا بالكليات، وهي هنا في موضوعنا الدولة القومية لأنّ الدولة الإمبراطورية قد انتهت تاريخياً ومنذ زمن بعيد، فإنه يصعب قيام أحزاب عربية أو وجود أدوار لها. صحيح أنه وجدت تشكيلات حزبية عربية وإسلامية خارقة للحدود القطرية لكنها اليوم تأقلمت مع تلك الحدود. فانكشمت وانزوت في دولها الوطنية مكتفية بالعمل ضمن الأنظمة القطرية القائمة. وهذا ينطبق على الأحزاب القومية العربية والإسلامية والدليل أنها كافة قد تركت حركة التحرر الفلسطينية وبكل أطرافها السياسية لقمة سائغة لنازي القرن الواحد والعشرين للصهاينة والأمريكان. دون أن تتجرأ على اجتياز حدود الدولة القطرية، لذا تبدو عقائدها وأسسها الفكرية وإيديولوجيتها القومية والعربية والإسلامية كاذبة وتبريرية تسخرها النخب لمصالحها وتعطشها للمشاركة في السلطة القطرية، إضافة لكل هذه الإشكالات الجوهرية والعضوية فإن الاجتماع العربي قد تعرّض لانتقال من دولة إمبراطورية إسلامية إلى دولة عربية مجرّاة ومصطنعة الحدود والسكان في غالبيتها.¹

خلال فترة قصيرة وعصيبة كثرت الندوات وتعددت اللقاءات والكتابات والتحليل السوسيو- سياسية في هذا الموضوع القديم الجديد ألا وهو العولمة، وسال مداد غزير في محاولات التقاط كنه الظاهرة وإلقاء بعض الضوء على جوانبها، بالاعتبار العولمة صيرورة العالم واحد بمعنى الانفتاح الكبير بين المجتمعات والحضارات والقوى وتبادل التأثير والتأثير حيث ما يجري في مكان ينعكس آثاره على مجمل الأمكنة الأخرى وعلى مستوى جميع الأصعدة، وهدفنا هنا ليس ملاحقة تطور مسار ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الجديد بل ستقتصر مساهمتنا في هذا الموضوع حول آثار العولمة على الأحزاب السياسية العربية. والسؤال الذي يطرح ما هو تأثير الظاهرة الجديدة على الأحزاب السياسية العربية؟ وهل بالإمكان تشكّل

أحزاب قطرية أو وطنية جديدة مستقلة عن تأثير الخارجي؟ وهل من شرعية علمية لدراسة الأحزاب السياسية العربية بعد اليوم في ظل أحداث عالمية وقارية؟ من خلال هذه التساؤلات تنطلق مقاربتنا على فرضية مفادها أن ما يسمى بمرحلة العولمة الآخذة في العمل على تغيير الوظائف الكلاسيكية للدولة الوطنية لصالح مؤسسة جديدة هي حكومة الظل العالمية، هذه الحكومة التي بدأت ترسم ملامحها مع قيام مؤسسة مؤتمرات الدول السبع الأغنى في العالم والممثلة في الرأسمالية الاحتكارات العابرة للقومية والوطنية والقارات وانطلاقاً من ذلك لم تعد الدولة الأمة ولا الدولة الوطنية في بلدان العالم الثالث والعالم العربي على وجه الخصوص المركز الأساسي الذي عنه تصدر السياسات الكبرى والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذا القوم أو ذاك. هذا الواقع العالمي الجديد ينتج فيما يخص الأحزاب السياسية فرضيتان:

-أولهما: هي أن الحزب السياسي يعد اليوم مثل دولته لم يعد له موضوع ولا وظيفة قومية في بلدان العالم العربي وليس مركزاً لشرعية دولته وتأثير سياستها.
-ثانيهما: هي أن الأحزاب السياسية العربية قد فقدت الحاكمية منها والمعارضة الخصم المجاور السياسي والاقتصادي على أرضها القومية
-مفهوم العولمة:

تنطوي العولمة بوصفها نزعة شمولية توسّعية، على إشكال خاصة للتبادل والتعامل بين الفاعلين على الصعيدين المحلي والعالمي، وعلى نحو فريد يعبر نطاق الزمان وضغوط المكان، وتميل أغلب الدراسات إلى اعتبار هذه الظاهرة نتاجاً للتطور التقني المتسارع في مجال المعلوماتية والنقل والاتصال، وكمحصلة لتطورات اقتصادية وسياسية وثقافية أدت إلى اشتداد النزوع الشمولي والتوسعي في عصر "الرأسمالية النفاثة"².

لقد تعددت الآراء التي قدمها العلماء والمفكرون حول مفهوم العولمة وإن كانوا لم يصلوا إلى اتفاق حول المفهوم. إلا أن إسهامات عالم الاجتماع البريطاني " أنتوني غيدنز " من أهم الإسهامات حيث يقول ليست العولمة ظاهرة اقتصادية ولا هي كذلك حتى في أساسها، وحي بني أن لا نساوي بينها وبين ظهور النظام العالمي حيث أنها تتعلق حقيقتها بالتحول في الزمان وفي المكان ويحدد معناها بأنها العمل أو التأثير عن بعد ويربط شيوعها بكثافة متزايدة في السنوات الأخيرة بظهور وسائل الاتصال الفوري وحركة الانتقال الجماعية الواسعة على نطاق الكوكب.³ ويمكننا أن

نشير إلى أهم الظواهر السياسية الجديدة الناتجة عن العولمة وذلك على النحو التالي:

-التداخل بين قضايا السياسة الداخلية والسياسة الخارجية:

في عالم اليوم كل قضية من القضايا التي كانت تعد في المراحل التاريخية من صميم اختصاص النظام السياسي القائم في الدولة باعتباره المعبر عن سيادة الدولة وصاحب الاختصاص والولاية على إقليمها والمقيمين على أرض هذا الإقليم صارت لها أبعاد خارجية، بحكم علاقة الاعتماد المتبادل الواسعة المدى والتي تربط بين كافة أرجاء العالم من ناحية وبحكم الالتزامات الدولية المترتبة على الدول نتيجة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها من ناحية أخرى وبنفس القدر صارت قضايا السياسة الخارجية بما فيها ذات الطابع الكوني.

وينتهي جلال أمين بعد الكشف عن وظيفة دولة عصر العولمة إلى القول أن هذه الدولة التي تفكك ولا تبني، وتسلم أهلها للأجنبي، والتي توصف "بالدولة الرخوة" وهو الوصف الذي استخدمه " غنار ميردال ".⁴ فالعولمة تؤدي إلى إيجاد الدولة الرخوة، التي ينكمش دورها نهائياً، كما تنكمش العلاقات بين الدول كما يشير إيمانويل فالرشتاين، حيث يقول: " فنحن نعيش أولى حالات انكفاء وانكماش لدور الدولة، ولكن أيضا بالضرورة انكماش لدور النظام الدولاني"، ومع انكماش دورها الحيوي والأساسي يصبح دورها كما يقول محمد عابد الجابري: " يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه".⁵

-تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع:

تشير العديد من الدراسات الناقدة للعولمة إلى اتساع مساحة المستبعدين والمهمشين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في كافة المجتمعات المعاصرة والعربية على وجه الخصوص الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي والذي يتلخص في شعور الفرد بالانفصال والرفض للمؤسسات السياسية والقادة والقيم والمعايير السياسية أو النظام السياسي ككل. ويتمثل ذلك في الشعور بالإحساس بالعجز عن التأثير في ذلك النظام أو تلك المؤسسات التي تنتهك القواعد والمعايير في العلاقات السياسية ولا تستجيب لمطالب الفرد فتفقده الثقة فيها وتجعله يبتعد عنها، والجدير بالذكر أن معظم هذه الدراسات قد استندت إلى وسائل البحث العلمي وأدوات التحليل العلمي، الأمر الذي يساعد على الاستناد إلى النتائج التي توصلت

إليهما المؤشرات للتعرف على مستوى الاغتراب السياسي في المجتمعات المعاصرة،
وثمة مجموعة من المؤشرات لقياس الاغتراب السياسي في المجتمع العربي ومنها:

-انعدام القوة السياسية بمعنى عدم القدرة على التأثير في سياسات النظام السياسي
وقراراته التي يتخذها بشأن القضايا التي تهم المواطنين.

-انعدام المعنى السياسي وتدور حول عدم القدرة على فهم الطريقة التي يعمل بها
النظام السياسي لتكوين آراء فيما يتعلق بالدوافع السياسية والتنبؤ بالمرجات
السياسية.

-اللامعيارية السياسية ويقصد بها انهيار المعايير والقواعد التي ينبغي أن تحكم
العلاقات السياسية.

-عدم الثقة السياسية وتمثل في التقييم السلبي للنظام السياسي والقائمين على
إدارته لعدم قدرته على الاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين.

-العزلة السياسية ويقصد بها رفض القيم والمعايير والمبادئ السياسية التي يقوم
عليها النظام السياسي والابتعاد عن المشاركة في أي أنشطة سياسية.

-المصادر الخارجية في تشكيل الأحزاب السياسية العربية الحديثة:

كان للعوامل الخارجية والقوى الدولية أثر مباشر في إقامة أحزاب سياسية
حديثة في البلاد العربية، ونقصد العمل المباشر المقصود وليس التأثير غير المباشر
وقد جاء هذا الفعل من تيارين اثنين: الحركة الشيوعية العالمية من جهة والحركات
الفاشية والنازية من جهة أخرى.

أما الحركة الشيوعية فقد احتلت موقع الصدارة والأسبقية والاستمرارية في
ميدان التنظيم الحزبي ويعود ذلك لأسباب مختلفة إيديولوجية وتاريخية. وقد سبق
العمل التنظيمي انتشار محدود لروافد الفلسفة الماركسية كالتطورية الداروينية
والعلمانية في الاجتماع والسياسة والحكم، إضافة إلى أن النازية والفاشية قد انهزمتا
أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أعطى انطبعا بعدم صلاح الإقضاء بهما. وبالتالي
قد انتهى دورها بانتهاء النموذج الخارجي مع أن فترة الثلاثينات قد رأت انتشارا
للتنظيمات الفاشية والنازية في كل من مصر والعراق وسورية. سرعان ما غابت بعد
الحرب العالمية الثانية. لكن الدفع القوي للفكر الاشتراكي والشيوعي والتنظيمات
الناجئة عنهما قد جاءت بلا شك بعد قيام ثورة أكتوبر العظمى في روسيا ومحاولاتها
مد الثورة إلى العالم أجمع عن طريق أحداث ثورات مماثلة. مما استدعى إقامة

الأممية الشيوعية الثالثة. لقيادة هذا المركز بإنشاء فروع للأممية هكذا كانت تسمى في كافة البلدان ومنها البلدان العربية الواقعة تحت سيطرة الفرنسيين والإنجليز. أما الشيوعية العربية فقد ارتبطت بالماركسية ونتاجت منها وأكثر من ذلك تحديدا هي جزء من الأممية الثالثة وامتداد تنظيمي وفكري لها في بلاد العرب. فبينما تطورت الشيوعية الأوروبية في بلدانها مستقلة واحدة عن الأخرى، وجاءت الماركسية لتوحيدها، في حين تشكلت الشيوعية العربية ونقصد تلك الممثلة بالأحزاب الشيوعية العربية كامتداد لحركة ثورية عالمية قدمت من أوروبا مع ما تحمله من تاريخ ونشاط وتحديات وإخفاقات ونجاحات في البلاد العربية.⁶

لقد حققت الحركة الشيوعية الوحدة التنظيمية والفكرية للتيارات الماركسية في الغالبية العظمى من بلدان العالم وأصبح الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي حقلًا لاختبار النظرية موجهًا وقائداً للطبقة العاملة وحركتها لقد هاجمت الشيوعية دعائم الفلسفة الليبرالية والملكية الخاصة، ولا يتفق الشيوعيون على أهمية العمل السياسي في إستراتيجية التغيير الاجتماعي الذي يعملون له. ومسألة الاستيلاء على السلطة وآليات إقامة سلطة بديلة عند ماركس ظلت غامضة رغم الدروس التي استخلصها من تجربة كومونة باريس.

ولقد وجد التصور اللينيني المناسب لروسيا، معارضة من " أنطونيو غرامشي" وغيره بالإضافة للتصور الأصيل الذي تبناه تروتسكي والتيار الذي شكله فيما يتعلق بالثورة والثورة العالمية والدائمة وسلطة البروليتاريا. بعضهم شدد على العنف الثوري المستمر للعبور إلى النظام الاشتراكي وأشار آخرون إلى سمة حتمية التطور نحو الاشتراكية خاصة كاتروتسكي.

-بدايات التنظيم الشيوعي في البلاد العربية :

أقيمت فروع الأممية أو عولمة الأحزاب السياسية مع أول أممية شيوعية في ستينات القرن التاسع عشر تحت إشراف الأممية الشيوعية الثالثة المباشر ومن ثمة أوكل الأمر للإشراف على تنظيم الفروع الشيوعية في البلدان المستعمرة للأحزاب الشيوعية الأوروبية كل في مستعمراته. بداية من العقد الثالث من القرن العشرين، فالحزب الشيوعي الفرنسي عليه أن يقيم فروعاً للشيوعية في المستعمرات الفرنسية سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب الأقصى.... إلخ. وكذلك الحزب الشيوعي الانجليزي. وهكذا حال الأحزاب الأوروبية الباقية.

-الأممية الثالثة وإقامة الأحزاب في البلدان المستعمرة :

دخل التصور اللينيني للتنظيم الحزبي نظريا وعمليا إلى البلدان العربية بواسطة القنوات التالية :

-المهاجرون اليهود القادمون من أوروبا الوسطى وروسيا إلى فلسطين.
-اللاجئون الأرمن المنتشرون حديثا في الشرق العربي بعد المذابح التي قامت بها الجيوش الروسية والتركية في أرمينيا والقوقاز.
-الأقدام السوداء في المغرب العربي من خلال تواجد الاستعمار الفرنسي.

النظام الرأسمالي حمل لشعوب الأرض النمط الإنتاجي الجديد كما حمل معه أيضا كل ما خلقه من أفكار وأشكال تنظيمية مناصرة له أو مناهضة. فبعض الأمم المستعمرة عرفت كيف تستخدم الإيديولوجيات الجديدة ونمط الإنتاج الوافد وتوجهها لخدمة تحررها ونهضتها كالصين والفييتنام وكوبا... إلخ والبعض الآخر كانت الشيوعية سبيلا للارتباط والخضوع للمركز الامبريالي الجديد وتبعية مكشوفة كأحد إفرازات العولمة السياسية التي لم تبح باسمها بعد في ذلك الوقت في البلاد العربية. لقد سبق العمل التنظيمي الشيوعي، انتشار محدود لروافد فلسفات القرن التاسع عشر، خاصة في مصر كالدار فنية والتطورية الجديدة والاشتراكية.

بالإضافة إلى كتابات الاشتراكيين الأوائل ومعاصري رجال الإصلاح الديني كانت تحديا للمعتقدات الشعبية والإسلامية خاصة. واشتهر بذلك شبلي شميل وفرح أنطوان وغيرهما. لقد كان هذا الموضوع الشغل الشاغر لفرح أنطوان وغيره من المفكرين الشام⁷ حسب تعبير رفعت السعيد وظهرت كتاباتهم على أنها جدال ما بين المسيحية والإسلام واعتبرها " الكثيرون هجوما على الإسلام ودفاعا عن المسيحية" وارتبطت كتابات شميل بالنظرية الداروينية وملازمتها لدفاعه عن الاشتراكية.

-مفهوم الحزب السياسي:

إن محاولة تقديم تعريف للحزب السياسي وفقا لخصائصه الجوهرية يجعلنا نواجه عدة عقبات ابستمولوجية من أهمها:
-وجود عدة تسميات أو مصطلحات (كالجمية، الحركة، المؤتمر، التحالف، التجمع، الاتحاد، القوى، المبادرة، اللقاءات... إلخ) لا تشير بالضرورة كلها إلى كيان سياسي واحد.

-وجود معاني متباينة لمصطلح الحزب السياسي (الانقسام، الصراع، المعارضة، التنظيم، أوليغارشية، وسيط، معارضة...إلخ)

-إن الحدود – الخصائص- التي تفصل وتميز الحزب السياسي عن غيره من الكيانات السياسية الأخرى هي حدود متموجة " وخصائص مؤقتة وغير ثابتة فقد يتحول نادي سياسي إلى حزب سياسي كما يمكن لجمعية أو نقابة ان تتحول هي الأخرى إلى حزب سياسي.

-إن بعض الأحزاب في ما كان يسمى بالعالم الثالث يصعب نمذجتها فهي كما وصفها سارتوري. أولا " أحزاب مشوهة" تختلف بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي وأنها-ثانيا- أحزاب مؤقتة قصيرة العمر وأنها – ثالثا – أحزاب ضعيفة هزيلة الإيديولوجية وهشة التنظيم.⁸

إن ما يعيق وضع تعريف علمي هو أن الأحزاب السياسية تتسم بالتنوع الشديد وبالتغيير الدائم والديناميكية وعليه فمن صعب إخضاعها لمعايير ثابتة وجامدة إلا أن يمكن أن يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم مفتوح ودائم ومنتشر على المستويين الوطني والمحلي (بشكل كلي أو جزئي) يتنافس مع أحزاب أخرى سعيا للتأييد الشعبي للوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها في إطار ائتلافات حكومية لتطبيق برنامج مشترك. وإما القيام بدور المعارضة في البرلمان وتبقي الأحزاب آليات ديمقراطية فعالة لممارسة السلطة خاصة لما يلتزم قادتها بقوانين الجمهورية واحترام المواطنين.⁹

-وظائف الأحزاب السياسية :

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة، وتختلف هذه الوظائف حسب طبيعة العلاقة بين الحزب والنظام السياسي فهناك من حدد تأثير الأحزاب ووظائفها في إطار دائرتين أساسيتين أولا هما مجموعة الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية خارج السلطة أي قبل أن تستلم السلطة وذلك من خلال بلورة المسائل وتحديد أولوياتها وتوجيه الرأي العام وتجميع المصالح وتمثيلها وكذلك تقوم بوظيفة الرقابة السياسية للسلطة الحاكمة.

هذه الوظائف هي وظيفة الأحزاب المعارضة، حيث يرى محمد طه بدوى بأنها تطور معاصر للحياة السياسية كان من شأنه إن كانت ظاهرة جديدة في مجال المعارضة، إنها ظاهرة المعارضة الخارجية يعني قوى المعارضة التي تمارس في مواجهة الحكومة من خارج مؤسساتها أي أنها المعارضة التي تمارسها أحزاب الأقلية في

مواجهة سياسات حزب الأغلبية الحكم¹⁰ ، أما الدائرة الثانية فهي وظيفة الأحزاب بعد وصولها إلى الحكم فتتجسد في اختيار الحاكمين وتحديد بنية الحكومة والعلاقة بين السلطات التي تمارسها وسير هذه السلطات فالأحزاب السياسية هي التي تقوم باختيار من يتولون السلطات التشريعية والتنفيذية وهي التي تدعم مرشحها في الانتخابات. وبشكل عام يمكننا أن نحدد وظائف الأحزاب في النقاط الآتية:

أولاً: وظيفة تنظيم اختلافات المجتمع والمحافظة على استقراره :

حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم وأساسي وهي تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة وذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة إيديولوجية ودينية وأخلاقية وإقليمية وغيرها، ومليئة أيضا بالأمزجة وأطماع و الآمال والمصالح المتباينة ولقد قيل بأن الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية.

ثانيا : وظيفة التوعية والتعليم السياسي :

هي من الوظائف المهمة التي تؤديها الأحزاب السياسية حيث تقوم بوظيفة التنشئة السياسية وهي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب في تأديتها. وإثبات فعاليتها تتوقف على مقدرتها الفنية في التأثير على الجماهير والتأثير بهم وبعلاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي¹¹ ، وفي هذا الخصوص يتعين على الحزب أن يتولى توجيه المواطن وتوعيته بالمشكلات وإطلاعها على حقيقة الأمور وبيان أسبابها واقتراح وسائل حلها ويؤدي ذلك إلى تكوين وعي ثقافي وسياسي لدى الأفراد يمكنهم من المشاركة في المسائل العامة ويعطيهم القدرة على صواب الاختيار.

الأحزاب السياسية تقوم بإحاطة الرأي العام علما بالمسائل والقضايا العامة وتحدد الأولويات وتبين المواقف الصحيحة التي يجب أن يتخذها الرأي العام تجاه تلك القضايا وبالتالي فالتنظيم الحزبي هو الذي يعزز التعاليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية ، سواء في عامته أو في تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا أبدت هذه الفئة شيئا من التفوق والتفهم العميق لمبادئ الحزب وسياسة الحكم.

ثالثا : وظيفة تكوين وتوجيه الرأي العام :

إن الأفراد وحدهم داخل أي مجتمع لا يمكنهم توحيد أفكارهم ومواقفهم تجاه المشكلات التي تواجه المجتمع بل لا بد لهم من تنظيمات تقوم بتوجيه

المواطنين وتوعيتهم وتوحيد آرائهم حول المشكلات الاجتماعية وحلولها، وهكذا تقوم الأحزاب بتحويل المواقف الفردية بعد التنسيق بينها إلى رأي عام يمثل اتجاهها سياسيا محددًا طبقيا كان أم فكريا.

إن الحزب هو الأداة الوحيدة لبلورة تطلعات ملايين الأفراد المتباينة في درجة الذكاء والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية و صيها في إيديولوجية جماعية وبدونه لا يتسنى للأفراد هجر نظرتهم الفردية، وعلى هذا فدور الأحزاب السياسية في خلق الرأي العام لا يقف عند وضع بعض الحلول لما يجابه المجتمع من مشاكل مؤقتة فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى تنمية الرأي وجعله قادرا على تفهم كل ما يعرض عليه، بل ما يدور حوله وما يواجهه من مشاكل أو عقبات ليكون قادرا على مواجهتهما مسبقا.

رابعا : وظيفة تكوين وتنشئة الكوادر السياسية والقيادات .

تعد الأحزاب وبحق مدارس للشعوب ومدارس لتكوين القيادات السياسية، وذلك بإعداد من يتوسم فيهم الحزب خيرا من أصحاب القدرات الفكرية والفنية وتدريبهم والدفع بهم إلى الانتخابات العامة أو الاحتفاظ بهم لتولي المناصب الهامة¹² . كما تساهم الأحزاب في التنشئة السياسية. فتؤثر في مواقف أعضاء الأحزاب والجمهور الأوسع بشأن أمور مثل إدارة الاقتصاد، والهوية القومية وشرعية الحكم، وعن طريق منح المشاركين مصلحة ثابتة في استمرار السياسات الحزبية، يغدو من المأمول أن تسهم الأحزاب في ترسيخ الديمقراطية. غير أن التنشئة السياسية يمكن أن تشمل مواقف ومعتقدات معادية للديمقراطية مثل كراهية مؤيدي المعارضة.¹³

من الناحية النظرية يجب أن تكون الأحزاب السياسية أيضا بصفة رئيسية عوامل مؤثرة على السياسة العامة كنتيجة لبرامج مبتكرة لجذب تجميع عملي للمصالح أو من خلال تطبيق إيديولوجيا رسمية لمشكلات راهنة، فالأحزاب تقوم بإعداد أعضائها ثقافيا، وسياسيا لكي يكون بإمكانها المشاركة في الحياة السياسية للبلد كما يقوم بتدريبهم على القدرة على قيادة مؤسسات الدولة والمجتمع وذلك من خلال الممارسة العملية داخل أجهزة الحزب وبالتالي يملكون كفاءة عالية لأداء الأدوار القيادية داخل الدولة والمجتمع.

خامسا: وظيفة الوساطة بين الحكام والمجتمع.

الأحزاب السياسية تمثل حلقة وصل بين الحكام بتجميع المصالح العامة وتعرضها على الجهات الحاكمة للاستجابة لتلك المصالح والرغبات ولإيجاد الفرص المناسبة لمناقشة في مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، فالأحزاب السياسية تقوم بدور هام من خلال تمكين المجتمع من التواصل مع الدولة وبذلك يكون عمل الدولة متجاوبا مع حركة المجتمع. فالأحزاب تلعب دورا رابطا بين الشعب والحكومة أو السلطة الحاكمة.

-سادسا: الوظيفة الرقابية.

إن الأحزاب السياسية التي تفوز في الانتخابات وتصل إلى دفة الحكم أو السلطة تكون قد وعدت هيئة الناخبين من خلال برنامجها الانتخابي بوعود كثيرة عادة ما تعجز عن تنفيذها وتحقيقتها أو على الأقل تعجز على تنفيذ الكثير منها أو قد تهاون في تنفيذها ولذا فإن الأحزاب الأخرى والتي تسمى بالأحزاب المعارضة يكون عملها منصرفا إلى مراقبة أعمال الحكومة في احترامها لنصوص الدستور وكذلك القوانين المرعية، وبالتالي فإن هذه الأحزاب المعارضة تعتبر عنصرا تلطيف يخفف من غلواء واندفاع الحزب الفائز وهو كذلك عنصرا محاسبة إذا ما اشتط الحزب الفائز أو خرج عن الجادة.¹⁴ وهكذا يتبين لنا بأن مهمة الأحزاب هي أن تقوم بمراقبة ومحاسبة الحكومة أي الأحزاب الفائزة في الانتخابات وحملها على إنجاز ما وعدت به القاعدة الشعبية في الحملات الانتخابية والتصرف وفق ما تقتضيه المصالح العامة للمجتمع.

-الحكومة العالمية والأحزاب السياسية:

بدأت ظاهرة الشركات عابرات القومية أمريكية صرفة في البداية وتطورت عبر استيلائها على شركات محلية أوروبية وكندية واسترالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما بدأت ظاهرة الاندماج وتمركز للرأسمالية المحلية مع الرأسمالية الأمريكية بحيث أن العديد من المواقع المحورية كمجالات البترول والاتصالات والنقل والحاسوب... إلخ قد احتلتها الاحتكارات الأمريكية .

وبحركة مقابلة بدأ سير الاحتكارات الأوروبية يساند التوجه الأمريكي في بعث سياسات اقتصادية فوق قومية، وذلك منذ عام 1957 حينما اتفقت خمس دول

أوروبية على توحيد سياسات إنتاج وتصريف الحديد والصلب والفحم ولتكون النواة الأولى للوحدة الاقتصادية الأوروبية وبالتالي الوحدة الأوروبية الماثلة أمامنا اليوم¹⁵.

من الاقتصاد إلى السياسة بدأ السير التوحيدي التصاعدي للدول الأوروبية وصولاً إلى سلطة فوق قومية أوروبا ولتتلاقى مع الظاهرة القادمة من أمريكا، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك وكندا فإن هذه الدول تحمل في داخلها ومنذ نشأتها القوية كأمم بذور التعددية القومية والعرقية والتعددية الثقافية لكونها تجمعات من المهاجرين وجاءت الشركات عابرات القومية في القرن العشرين لتعزز الواقع الاجتماعي في أمريكا وخارجها باتجاه أوروبا مع مشروع مارشال.

استناداً إلى ما وصلنا إليه في غرضنا أعلاه نؤكد أن قيام أحزاب سياسية ترسم سياسات قومية كبرى واختيارات اقتصادية مستقلة قد أصبح بعد الآن حكراً على المراكز السبعة بانتظار التطورات القادمة المأمولة من الصين والهند أو من شعوب تلك المراكز أو من أوروبا نفسها.¹⁶

إن الأحزاب القومية العربية تعمل في سبيل استكمال العرب لوحدة أمتهم المستعمرة والمقسمة متجاوزة حدود الدول العربية الغير المعترفة في بداية تشكل تلك الأحزاب مما يجعل من هذه الأحزاب عند العرب ظاهرة لا مثيل لها في فضاءات ثقافية أخرى، أما الأحزاب الشيوعية فكانت رداً على النظم الرأسمالية واستغلاله شاملة كل الإنسانية وأحزاب الأخوان المسلمين تطمح لإعادة الخلافة الإسلامية في دار الإسلام إلا أن هذه الخلفية الثقافية للأمة العربية تستعمل كثيراً لقيام أحزاب عابرة للدولة والأمة أيضاً وقابلية كهذه كامنة موجودة، لأن الإسلام دعوة عالمية والأمة العربية تكونت وولدت من رحم هذا الدين، ومن خلال هذا العرض يمكن أن نستنتج بعض الملاحظات حول أثر العولمة على الأحزاب السياسية العربية ومنها:

- إن الدولة - الأمة في العالم الثالث قد تأكلت سياستها الكبرى وخرجت عن سيطرتها. فالعولمة بأسلحتها. حرية التجارة ممثلة بمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، تحدد مجتمعه اليوم مسار الاقتصاد العالمي والتنمية فيه، وتكبل الأمم والدول بالقروض وتحد من الحريات وتفسد الديمقراطية وتعطل في النتيجة آيات ووظائف الأحزاب والسياسات القومية المستقبلية.

- إن الخصم الاستعماري والطبقي والسياسي الفعلي لا وجود له على أرض الوطن الواحد فقط بل الخصم أصبح موزعاً في كل أنحاء العالم، فالفاعلون حقاً في السياسة عالمية اليوم هم شعوب حكومة الظل العالمية، وهم وحدهم اليوم تقريباً

القادرون على امتلاك أحزاب سياسية فاعلة يمكنها أن تعيد للديمقراطية محتواها وللسياسة قيمتها وللحرية أبعادها الإنسانية.

-خاتمة:

إذا كان هناك اتفاق على أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب فإن هذه الديمقراطية يعوق من قدرتها وينزع عنها الحيوية والعافية ضعف الحياة الحزبية العربية، وما ظهر من تجربة الانتخابات الأخيرة من تهافت الصلة بين الأحزاب و الجماهير يسري هذا على الأحزاب الحاكمة و الأحزاب المعارضة على سواء وعدم ظهور مؤشرات جدية حتى الآن تدل على أن الأحزاب اتخذت من الخطوات ما ينتشلها من المستنقع التي هوت فيه .

للأسف فإن الظاهرة الحزبية العربية المعاصرة خطاها مقطوعة النفس بفعل كثير من الظواهر التي ما إن تبدأ عافية حتى يلحق بها فقدان الطاقة فتتوقف أو تتباطأ حركتها، يقول ان قيام الأحزاب العربية كان انطلاقة في طريق التعددية و ترسيخ ثقافة التنوع و الاختلاف و تدول السلطة .أما و قد تقطعت أنفاسها بعد عقود من قيامها .فهذا يعني هناك خلا أصيلا في الحياة الحزبية العربية ينبغي علاجه من جذوره سواء كان أصيلا مرجعه طريقة ظهور أي حزب للوجود او بسبب تضيق النظام السياسي العربي على الأحزاب أو نتيجة علة داخل الأحزاب نفسها وممارستها الداخلية و نظرتها للعالم الخارجي .

-المراجع:

- 1- رسلان شرف الدين، موقع الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة دراسات عربية، العدد 04، 1998، ص32.
- 2- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية - دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 137.
- 3- موريس دوفرجه، الأحزاب السياسية، بيروت، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، 1983، ص 63.
- 4- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 22، فبراير 1998، ص 29، 30.
- 5- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، فيفري 1998، ص 19.
- 6- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم 117، الكويت، 1987، ص111.

- 7- رفعت السعيد، المؤلفات الكاملة، المجلد الأول، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1978، ص 311.
- 8- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط - دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الاسكندرية للكتاب، 2008، ص 28، 29.
- 9- عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 04.
- 10- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في الأنظمة المعاصرة، الأردن، 1994، ص 60.
- 11- سليمان الطماوي، مبادئ القانون الدستوري المصري الاتحادي، الطبعة الأولى، بدون سنة النشر، ص 360.
- 12- محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، جامعة بغداد، 1991، ص 226.
- 13- بي سي سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث، ترجمة خليل كلفت، الطبعة الأولى، المركز القومي لترجمة، القاهرة، 2011، ص 259.
- 14- طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، ص 60.
- 15- شاكر اليساري، قراءة في الوضع العربي والدولي، بيروت، دار المنارة، الطبعة الأولى، 1999، ص 216.
- 16- محمد رفيق الطيب، العالم العربي والتحديات المعاصرة نقد الذات وسبل الإصلاح، بيروت، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2010، ص 373.